

11 ديسمبر 2006

07

202

إلى
السادة المديرين العاملين للمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية

الموضوع : حول إحداث خطوط تراسل المعطيات لفائدة مصالحكم.
المصاحب : - نسخة من منشور الوزارة الأولى عدد 34 بتاريخ 4 أكتوبر 2006.
- استمارة لطلب ترخيص في خط.

وبعد، أتشرف بأن أحيل إليكم صعبة هذا نسخة من منشور الوزارة الأولى عدد 34 بتاريخ 04 أكتوبر 2006 حول خطوط الهاتف الإداري وخطوط تراسل المعطيات للإعلام والتعهد مع الرجاء إعطاء الإذن لمصالحكم المختصة لتنفيذ المقتضيات الواردة به وموافاتي بـ:

1. برنامج الإحداثيات الجديدة لخطوط تراسل المعطيات الخاصة بمصالحكم وتبريرها بالنسبة لكل خط،
2. الاستمارة المصاحبة تامة الموجب.

وذلك قبل يوم الإثنين 25 ديسمبر 2006 للتمكن من إدراج مقترحكم ضمن برنامج الوزارة الذي سيتم عرضه على مصالح الوزارة الأولى مع موفى الشهر الحالي. والسلام.

عن وزير الفلاحة والموارد المائية
الاستاذ العام
محمّد المولدي بلعلاج عيسى

من الوزير الاول
إلى
السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة

الموضوع: حول خطوط الهاتف الإداري وخطوط تراسل المعطيات.
المرجع: - منشور الوزير الاول عدد 02 المؤرخ في 6 جانفي 1996.
- منشور الوزير الاول عدد 18 المؤرخ في 2 جويلية 2003.
- منشور الوزير الاول عدد 27 المؤرخ في 11 أكتوبر 2003.

وبعد، يمثل برنامج الإدارة الاتصالية عنصرا هاما لمزيد تطوير
الخدمات الإدارية لفائدة مختلف المتعاملين مع الإدارة.

في هذا الإطار، وسعيا إلى مواصلة الحرص على الاستغلال الأنجع
للإمكانات التي توفرها وسائل الاتصال وترشيد النفقات المتعلقة بها وتبسيط
الإجراءات الخاصة بإحداث وتزخير خطط تربط الهاتفية وتراسل المعطيات
واستغلالها، يهدف هذا المنشور إلى وضع التدابير التالية التي من شأنها تأطير
تدخلات الإدارة في هذا المجال :

٣٠ إسناد مسؤولية إحداث خطوط تراسل المعطيات إلى الوزارات، سواء كانت هذه الخطوط لفائدة هيكلها المركزية أو الجهوية أو المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية أو الجماعات المحلية، وذلك من خلال:

- برمجة هذه الإحداثيات، في مستهل شهر جانفي من كل سنة، على ضوء تشخيص وإجراء دراسة جدوى للغرض وذلك في حدود الاعتمادات المرسمة.
- عرض هذا البرنامج على مصادقة لجنة تختص للغرض بالوزارة المعنية وتضم ممثلين عن الوزارة الأولى (وحدة الإدارة الإلكترونية - مراقب المصاريف) ووزارة المالية وممثل عن وزارة تكنولوجيا الاتصال.

هذا وبالنسبة للفترة المتبقية من سنة 2006 يمكن للوزارات عند الاقتضاء إنجاز ما تبقى من برنامج 2006 بالاعتماد على دراسة جدوى مسبقة واستشارة فنية لدى المراكز القطاعية للإعلامية التابعة لها أو لدى إداراتها الفنية المختصة في المجال.

- الإقتصار على عرض مقترحات تركيز الخطوط الهاتفية على مراقب المصاريف العمومية للتأشير في إطار الترخيص الوارد بالمنشور عدد 2 بتاريخ 6 جانفي 1996 مع تقديم المبررات الضرورية علاوة على وجوب توفر الاعتمادات اللازمة للغرض.

فالمرجو من السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة الحرص على تطبيق مقتضيات هذا المنشور بكل عناية.

والسلام

محمد العبد
الإمام: محمد العبد

